

## رسالة الإخوان المسلمين: ثورة الأحرار هي السبيل لإنقاذ مصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ثورة مستمرة رغم القمع والظلم:

تصور الانقلابيين العسكريون الدمويون في مصر أن القيام بمذابح دموية واسعة سوف يحدث صدمة ورعباً للشعب المصري، وسوف يؤدي إلى استتاب السلطة لهم وخضوع الجماهير لهم والقضاء على أصحاب الشرعية تماماً، ومن ثم يُكررون حالة الحكم العسكري الذي بدأ من عام 1952 ، إلا أن الشعب الذي عانى ال威يلات طيلة الستين عاماً الماضية لا سيما الشباب الذي تغيرت ثقافته وطبعته وتضحياته عمما سبق من أجيال - قرر ألا يلدغ من جحر مرتين، فاستمر في ثورته لرفض الانقلاب وأصراره على كسره، وصمم على إقامة حياة ديمقراطية دستورية مدنية حرة، وتصدى لسلاح العسكر بصدره العاري، وصبر على التعذيب في السجون، ولا يزال في حراكه الشوري لمدة زادت عن أربعين يوم بلا انقطاع، لأنه يعلم أن استمرار الثورة هي الحل الإنقاذ مصر من القهر والظلم والخراب والفساد، ولن يؤثر في قرار استمرارهم في الثورة تهديد ولا أحکام جائده بتنافس قضاة العار في إصدارها على شرفاء الوطن الذين يقولون لقائد الانقلاب الدموي مع كل ظلم تنطق به محاكم الزور وقضاة العسكر: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِي إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾.

### العسكر أعداء الديمقراطية:

إن العسكر أعداء للديمقراطية بحسب تربيتهم وعقيدتهم، وكلنا نذكر أن من مبادئ ثورة يوليو 1952 الستة (إقامة حياة ديمقراطية سليمة)، وظل العسكر مع ذلك يحكمون ستين عاما حكماً ديكاتورياً مطلقاً، ونذكر كذلك أن قائد انقلاب 3/7/2013 قال: إن مصر ستصل إلى الديمقراطية بعد خمسة وعشرين عاماً، ونعلم أن كل الانتخابات والاستفتاءات التي أجرتها العسكر كانت مزورة، وأن كل المؤسسات الدستورية التي أقاموها كانت ديكتورياً مظهرياً، وأنهم لم يسمحوا للمدنيين أن ينافسونهم على الحكم فقط.

إن العسكريين لا يحسنون إلا القتال، ولديهم مارسوها ضد الشعب المصري الأعزل، حتى ذكرت منظمة "هيومون رايتس وتش" أن ما فعلوه في رابعة والنهضة جرائم ضد الإنسانية.

**حكم العسكر الدكتاتوري يجلب الخراب ويقهر الشعب:**

إن التجارب الإنسانية عامة والتجربة المصرية خاصةً تؤكد أن إدارتهم للحياة المدنية لم تجلب للشعب إلا الخراب والفقر والتخلف، ففي 1952 كانت مصر دائنةً لبريطانيا، وكانت السودان ومصر دولة واحدة، وكانت تصدر للعالم كثيراً من فائض المنتجات، فأصبحت تحت إدارتهم دولة فقيرة مدينة بما يزيد على تريليوني جنيه، تتسلو من دول الخليج حتى الملابس المستعملة وتستورد كل شيء، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة ونسبة التضخم إضافةً لارتفاع الأسعار وهروب الاستثمارات، وتتحول قادة العسكر إلى رجال أعمال، وحولوا الجيش إلى مؤسسة اقتصادية تمتلك ثروات البلاد وتستحوذ على المشروعات بالأمر المباشر، وتهب ممتلكات الدولة لمن تشاء بالمجان، وتعفي مكاسبها وممتلكاتها من الضرائب والجمارك، وتستخدم الجنديين في تنفيذ المشروعات بنظام السخرة، ولا تخضع ميزانيتهم وصناديقهم الخاصة ومشروعاتهم لأى نوع من الرقابة.

ولا يختلف موقفهم من الحريات العامة وحقوق الإنسان عن موقفهم من الديمقراطية، فالحرية المطلقة لهم، ولا حرية للشعب، خصوصاً المعارضين لفسادهم، فحرية الرأي والتعبير لهؤلاء مصادرة، وحرية التظاهر ممنوعة وحرية السفر مقيدة، أما حقوق الإنسان الأخرى فممهورة، بما فيها حق الحياة، فالقتل في الشوارع والجامعات والسجون وأقسام الشرطة، والحبس بلا أي مبرر في ظروف غير آدمية، والتعذيب قائم حتى وصل إلى انتهاك الأعراض، وقد صدرت تقارير عديدة من منظمات حقوق الإنسان الدولية تدمع النظام العسكري بمناسفة أبشع النظم الوحشية في انتهاك حقوق الإنسان.

وفي ظلّ هذا المناخ غير الإنساني تحولت الشرطة والنيابة والقضاء إلى أذرع للظلم والقهر، مجازة لسياسة العسكر الإرهابية، فاعتقل أكثر منأربعين ألفاً من الشفافِ، وتم تفتيق الاتهامات الباطلة لهم، ووضعهم في السجون بلا سقفٍ زمني، ومحاكمتهم بمحاكمات سياسية، مع إصدار أحكام في غاية القسوة وصلت للإعدام بلا دليل للعلماء والأفذاذ والبارزين لكونهم معارضين للانقلاب الدموي؛ الأمر الذي جعل العالم كله يسخر من مؤسسة القضاء في مصر، ويتهمها بالخروج على كل القوانين إضافةً للعسكر.

ولم يكتفُ العسكريون الانقلابيون بذلك بل راحوا يحملون فقراء الشعب تبعات الفساد والخراب الذي جلبوه للبلاد بتنزع لقمة الخبز من أفواههم وإلغاء الدعم عنهم، حتى صارت حياتهم عناءً وفقراً وشقاءً في الوقت الذي يرثفون فيه مرئيات الضياء والجندو أضعافاً مضاعفة.

هذا كله جعل مصر في أسوأ وضع يخطر ببال أي مصرى مخلص وكل محب من غير المصريين، ويتمنى إنقاذهما مما حلّ بها من جراء سياسة الانقلابيين الدمويين الذين لا علم لهم ولا فكر ولا ثقافة ولا رؤية، اللهم إلا منطق السلاح والعنف والقوة، ولسان حالهم يردد مقالة فرعون ﴿فَلَا قطْعَنَ آيَدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِنْ خَالَفِ الْحَنْخَلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَا أَشَدُ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾.

ثورة الأحرار ووحدتهم هي السبيل

لذلك فإنه لا سبيل لإنقاذ مصر من براثن هذه الطغمة إلا بالمجتمع على استمرار الثورة، والصبر على التضحيات، والتمسك بالثوابت والمبادئ وقيم الحرية والشرعية والمدنية والديمقراطية والشعب والإصلاح والشفافية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق العدل والمساواة وسيادة القانون، والقصاص للشهداء، فهو حق لهم ولذويهم، وليس لفرد أو جماعة أو حزب أو مؤسسة آخر تتنازل عنه.

ومن ثمَّ فإنَّ مَنْ يتصوَّرُ أَنَّهُ يمكن للحكم العسكري الانقلابي الدموي أنْ يتحول ليكون ديمقراطياً أو عادلاً أو إنسانياً أو إصلاحياً أو تقد米اً أو نزيهاً فهو واهم، وواهم أيضاً مَنْ يتصوَّرُ إمكانية التعايش السليم مع من أراق الدماء أنهاراً وأزهق أرواح الشرفاء وألقى بالألاف في السجون وارتكب في حقهم كلَّ الجرائم، حتى وضعته منظمات حقوق الإنسان على رأس المطلوب محاكمتهم دولياً بارتكاب جرائم حرب، بل إنَّهم لم يكتفوا بما فعلوه في الداخل، وإنما راحوا يمارسون إرهابهم ووحشيتهم على إخواننا وجيřاننا في ليبيا، ويسوقون جيشانا إلى مستنقع الدم الحرام لقاء صفقة من مال الإمارات العربية، فضلاً عن الموقف الشائن من حصار أهلِ غزة لصالح الصهاينة.

إن هؤلاء الذين فقدوا شرعية الشعب في الداخل راحوا يلتمسونها في الخارج، فوضعوا أنفسهم ونظامهم تحت إمرة الصهاينة والغرب يخضعون له وينفذون أوامرها ولو تعارضت مع رؤية الشعب ومصالحه.. فهل يمكن أن يرضي وطني حر إلا بالثورة على هذا النظام حتى يحرر البلاد والعباد من ظلمه وفساده!

ولهذا فكل حر كريم في هذا الوطن العزيز يجب أن يضع يده في أيدي الثوار الأحرار لتفوية صف الثورة وتوحيد الجهود لتحقيق أهدافها، فما كان الله لينصر أهل فُرقة عليٍّ، أهل جماعةٍ، وأعتصموا بحبل الله جمِيعاً ولا تفرقوا، والثورة ماضية في طريقها للنصر القريب بإذن الله.

والله أكْبَرُ وَلِلّهِ الْحَمْدُ.